sipri

سيبري

الكتاب السنوي 2025

التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي

ملخص

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أو معهد سيبري SIPRI هو معهد دولي مستقل مخصص للبحث في قضايا الصراع والتسلح والحد من الأسلحة ونزع السلاح. تأسس المعهد عام 1966، ويقدم البيانات والتحليلات والتوصيات، بناءً على مصادر مفتوحة، لصانعي السياسات والباحثين ووسائل الإعلام والجمهور المهتم.

كتاب سيبري السنوي

يقدم **كتاب سيبري السنوي لـ سنة 2025** مجموعةً من البيانات الأصلية في مجالات مثل الإنفاق العسكري العالمي، ونقل الأسلحة الدولية، وإنتاج الأسلحة، والقدرات النووية، والنزاعات المسلحة وعمليات السلام المتعددة الأطراف مع تحليل متطور للجوانب المهمة للحدّ من الأسلحة والسلام والأمن الدولي.

تمّ إنتاج هذه الترجمة بالشراكة مع مركز دراسات الوحدة العربية. نرجو الرجوع إلى النسخة الأصلية باللغة الإنكليزية في حال وجود أيّ تفاوت.

يلخص هذا الكتيّب محتويات **كتاب سيبري السنوي لـ سنة 2025** ويقدم عيّنات من البيانات والتحليلات الواردة فيه.

فهرس المحتويات

الجزء الأول: الأمن الدولي والصراعات المسلحة في عام 2024

1. الاستقرار الدولي، الأمن الإنساني والتحدي النووي 1
2. النزاعات المسلحة وإدارة النزاعات 2

الجزء الثاني: الإنفاق العسكري والتسليح في عام 2024

3. الإنفاق العسكري 4
4. إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية 5
5. عمليات النقل الدولية للأسلحة 6
6. القدرات النووية العالمية 8
7. انتشار واستخدام الصواريخ والمركبات الجوية المسلحة غير المأهولة 10

الجزء الثالث: منع الانتشار وضبط الأسلحة ونزع السلاح في عام 2024

8. نزع السلاح النووي، وضبط التسلح، ومنع الانتشار والأمن 12
9. الأسلحة الكيميائية والتهديدات الأمنية 14
10. الأسلحة البيولوجية والتهديدات الأمنية 15
11. ضبط الأسلحة التقليدية وتنظيم الأسلحة اللاإنسانية 16
12. الذكاء الاصطناعي والسلام والأمن الدوليين 17
13. التهديدات السيبرانية والرقمية 18
14. حوكمة أمن الفضاء 19
15. الرقابة على الاستخدام المزدوج وتجارة الأسلحة 20

الملاحق 22

© SIPRI 2025

1 ـ الاستقرار الدولي، الأمن الإنساني والتحدي النووي

دان سميث، مدير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (معهد سيبري)

استمر الأمن العالمي خلال عام 2024 بالتدهور والتفاقم السريع. ومن بين أبرز مؤشرات هذا التدهور المستمر كانت النزاعات المسلحة الكبرى في إثيوبيا وغزة وميانمار والسودان وأوكرانيا. وفي الوقت نفسه، ارتفع الإنفاق العسكري للسنة العاشرة على التوالي وتجاوز 2.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2024. كما استمر الاضطراب البيئي، حيث كان عام 2024 أول عام يُسجّل فيه متوسط درجة الحرارة العالمية بوضوح أكثر من 1.5 درجة مئوية فوق المتوسط ما قبل الصناعي. وظهرت شكوك جديدة في الربع الأول من عام 2025 بعد انتخاب دونالد جي. ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى انحراف كبير عن السياسات الأمريكية السابقة والافتراضات المتعلقة بالأمن العالمي والعلاقات مع الحلفاء.

سباق جديد نحو التسلح النووي؟

يبدو أن عصر تقليص الأسلحة النووية قد انتهى. فقد دخل التوافق حول ضبط التسلح النووي بين روسيا والولايات المتحدة في أزمة قبل عدة سنوات، وهو الآن على وشك الانهيار الكامل. وتشير النقاشات الدولية المتجددة في أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا حول الوضع النووي والاستراتيجية إلى إمكان انضمام المزيد من الدول إلى النادي النووي. وتُظهر المؤشرات أن سباق تسلح نووي نوعي جديد بات وشيكًا، ومن المرجح أن تكون مخاطره أكثر تنوعًا وخطورة مقارنةً بالسباق السابق.

ومن بين المجالات الرئيسية للتنافس: القدرات التكنولوجية في الفضاء السيبراني، والفضاء الخارجي، والمحيطات. وبالتالي، فإن تحديد من «يتصدر السباق» سيصبح أكثر غموضًا وصعوبة في القياس، ولن تعود الصيغ الرقمية التقليدية لضبط التسلح كافية في هذا السياق.

مواجهة التحديات

مع عودة الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض، تتكرر الحالة المتناقضة التي شهدناها خلال ولايته الأولى، حيث لا تلتزم أي من القوى الكبرى الثلاث بالدفاع عن النظام العالمي والحفاظ عليه. فالصين، كقوة صاعدة، وروسيا، كقوة متراجعة، والولايات المتحدة، كقوة تعاني استياءً عميقًا تحت قيادة ترامب، تسعى جميعها إلى التحرر من قيود القواعد المتفق عليها كلما كانت غير ملائمة لمصالحها.

أحد السبل للمضي قدمًا هو أن تتعاون القوى المتوسطة والصغيرة مع حكومات ذات توجهات مماثلة ضمن تحالفات لتحقيق أهداف محددة. فالتعاون ذو قيمة حتى وإن لم يكن شاملاً. إنه نهج براغماتي وقابل للتطبيق: الواقعية الجديدة.

مع ذلك، فإن العودة إلى عصر تقليص الترسانة النووية العالمية تتطلب اتفاقًا بين القوى الكبرى الثلاث.

هناك حاجة إلى فهم عام جديد يفيد بأن الأسلحة النووية لا تشتري الأمن، وأن وجودها يستدعي سلوكًا متوازنًا من القيادات السياسية. يمكن أن تمثل الخطوات الصغيرة الأولى نحو سياسة الحد من المخاطر حاجز حماية ضد الكوارث. ومع أصوات الجمهور الواعي، يمكن أن تكون هذه الخطوات جزءًا من الجهود للضغط على القوى الكبرى الثلاث لاتخاذ خطوات ملموسة نحو تقليص ترساناتها النووية. ●

2 ـ النزاعات المسلحة وإدارة النزاعات

في عام 2024، استمر مشهد النزاعات المسلحة العالمي في التدهور، مع انتشار أعمال العنف واسعة النطاق عبر مناطق متعددة. ولعل أبرز تغيير في طبيعة النزاعات المسلحة منذ عام 2021 هو عودة الحروب التقليدية الواسعة النطاق بين الدول في أوروبا، والاعتداءات العسكرية عبر الحدود بقيادة دول في الشرق الأوسط.

ورغم أن عدد المواقع التي تشهد نزاعات مسلحة انخفض قليلاً، من 51 دولة في عام 2023 إلى 49 في عام 2024، فإن العدد الإجمالي المقدّر للضحايا ارتفع من 188,000 في عام 2023 إلى 239,000 في عام 2024. وهذا يُعد أعلى إجمالي سنوي خلال المدة من 2018 إلى 2024 (وهي السنوات التي تتوافر عنها بيانات متسقة). شهد عام 2024 خمسة نزاعات مسلحة كبرى تجاوز عدد ضحاياها المرتبطين بالنزاع 10,000 قتيل، أي شهد نزاعًا واحدًا زيادة على عام 2023، وهي: حرب إسرائيل ـ حماس، وحرب روسيا ـ أوكرانيا، والحروب الأهلية في ميانمار والسودان، والنزاعات المسلحة في إثيوبيا.

أما عدد النزاعات عالية الشدة، التي تراوحت تقديرات ضحاياها بين 1000 و9999، فقد انخفض من 20 نزاعًا في عام 2023 إلى 19 في عام 2024.

خارج أوروبا، استمرت معظم الحروب داخل حدود الدول ـ أو بين دول ذات حدود رخوة ـ وغالبًا ما شاركت فيها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. ولا يزال البُعد الدولي يمثل عنصرًا أساسيًا في الكثير من النزاعات المسلحة، حيث تتدخل قوى خارجية عسكريًا أو تقدم دعمًا كبيرًا لأحد أطراف النزاع أو أكثر.

أوروبا

سجلت أوروبا أعلى معدل للوفيات المرتبطة بالنزاعات في عام 2024 (77,771)، بعد أن كانت المنطقة ذات أدنى معدل سنوي خلال المدة من 2018 إلى 2021. وقد تضاعف عدد الوفيات المقدّرة بسبب النزاعات في أوروبا بين عامَي 2023 و2024 نتيجة لتصاعد حدة الحرب بين روسيا وأوكرانيا. وشمل ذلك المزيد من الاشتباكات داخل روسيا وتوسعًا تجاوز مجرد تقديم الأسلحة والمساعدات من جانب الدول الداعمة إلى نشر قوات بصورة

النزاعات المسلحة حسب عدد الوفيات المقدرة المرتبطة بالصراع خلال سنة 2024

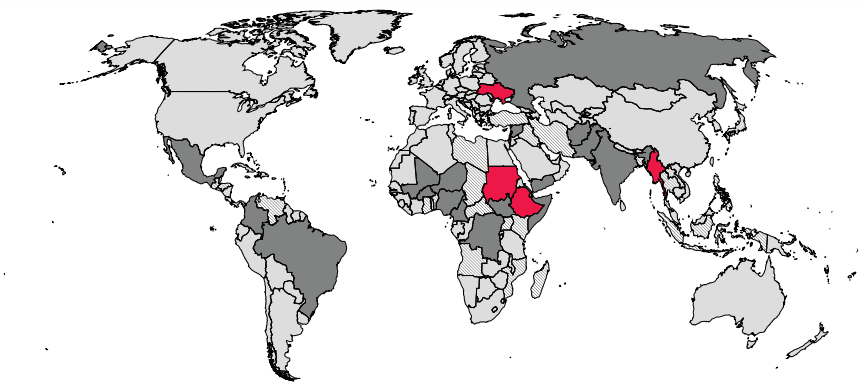

نزاعات مسلحة خفيفة — أوقعت ما بين 25 ـ 999 حالة وفاة عام 2024

نزاعات مسلحة عنيفة — أوقعت ما بين 1000 ـ 9999 حالة وفاة عام 2024

نزاعات مسلحة كبرى — أوقعت 10,000 حالة وفاة أو أكثر عام 2024

ملاحظة: الحدود المستخدمة في الخريطة ليست بالضرورة معتمدة من جانب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

مباشرة في روسيا من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية).

وبنهاية عام 2024، كانت روسيا تسيطر على ما يقل قليلاً عن خُمس الأراضي الأوكرانية. واستمرت الهجمات الجوية الروسية طوال العام، وردّت أوكرانيا بالمثل، وإن لم يكن بالحدة نفسها. لم تُعقد أي محادثات سلام رسمية بين روسيا وأوكرانيا خلال عام 2024، لكن من المتوقع أن تؤدي إعادة انتخاب دونالد ج. ترامب رئيسًا للولايات المتحدة إلى إعادة تقييم السياسة الأمريكية تجاه الحرب في عام 2025.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ارتفعت الكلفة البشرية للحرب المستمرة في غزة على نحو كبير في عام 2024، حيث تجاوز عدد القتلى من الفلسطينيين 45,500، وتم تهجير 90 بالمئة من السكان، وتحولت معظم المنطقة إلى أنقاض مع نهاية العام. كما امتدت الحرب إلى جبهات متعددة: تصاعد العنف في الضفة الغربية إلى مستويات غير مسبوقة؛ وشنّت إسرائيل حملة برية ضد حزب الله في لبنان؛ وتصاعد الصراع بين إيران وإسرائيل من حرب بالوكالة إلى سلسلة من المواجهات المباشرة؛ وأسهمت تصرفات إسرائيل، دون قصد، في الانهيار المفاجئ والسريع لحكومة الرئيس بشار الأسد في سورية، وهو ما أدخل الحرب الأهلية السورية، المستمرة منذ 13 عامًا، في مرحلة نهائية غامضة.

أما النزاعات المسلحة الأخرى في المنطقة، في العراق وليبيا وتركيا واليمن، فقد تراجعت حدّتها في السنوات الأخيرة مندون التوصّل إلى حلول مستدامة.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

ظلّت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة التي تشهد أكبر عدد من النزاعات المسلحة (21 نزاعًا)، رغم أن الكثير منها أسفر عن أقل من 1000 حالة وفاة مرتبطة بالنزاع خلال العام، وشهدت مستويات العنف تقلبات كبيرة.

بين عامَي 2023 و2024، سُجّلت انخفاضات ملحوظة في أعداد الوفيات المرتبطة بالنزاعات في بعض الدول التي تعاني نزاعات مسلحة عالية الحدة، بما في ذلك بوركينا فاسو (انخفاض بنسبة 12 بالمئة)، ومالي (7 بالمئة)، والصومال (35 بالمئة)، وجنوب السودان (16 بالمئة). في المقابل، تصاعدت النزاعات المسلحة في دول أخرى، مع ارتفاع معدلات الوفيات في إثيوبيا (زيادة بنسبة 152 بالمئة) والنيجر (48 بالمئة).

وقد أوقعت الحرب الأهلية في السودان ما يقرب من 24 بالمئة من إجمالي الوفيات المرتبطة بالنزاعات في أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2024، على الرغم من تسجيل انخفاض طفيف في عدد القتلى مقارنة بالعام السابق.

القارتان الأمريكتان، وآسيا وأوقيانوسيا

كانت الأمريكتان المنطقة الوحيدة التي لم تشهد نزاعًا مسلحًا كبيرًا خلال المدة من 2018 إلى 2024. وكانت البرازيل والمكسيك هما الدولتان اللتان سجلتا أعلى عدد من الوفيات في عام 2024، ولكن العنف فيهما كان ناجمًا في معظمه عن جرائم منظمة وليس عن نزاعات سياسية.

شهدت هايتي تصاعدًا في عنف العصابات خلال العام، رغم وصول المساعدة الأمنية الدولية التي طال انتظارها في شهر حزيران/يونيو.

أما معدل الوفيات المرتبطة بالنزاعات في آسيا وأوقيانوسيا، فقد انخفض إلى أكثر من النصف منذ عام 2021، على الرغم من استمرار الحرب الأهلية في ميانمار.

عمليات السلام

في عام 2024، شهدت عمليات السلام المصممة لمنع اندلاع (أو تكرار) العنف المسلح بعض التطورات اللافتة: فقد خففت الصين والهند التوترات على حدودهما المتنازع عليها؛ وأنشأت الصين والفيليبين آلية لحل النزاعات بهدف تحسين إدارة خلافاتهما البحرية؛ كما توصلت قيرغيزستان وطاجيكستان إلى حل لنزاع حدودي طويل الأمد.

ومع ذلك، لم يُحرز تقدم كبير في معظم عمليات السلام المرتبطة بالنزاعات المسلحة الجارية خلال عام 2024. فعلى الرغم من بعض التقدم الإضافي في جنوب السودان، شهدت عمليات السلام في كل من كولومبيا، وإثيوبيا، والفيليبين، واليمن انتكاسات. ●

3 ـ الإنفاق العسكري

ارتفع الإنفاق العسكري العالمي المُقدّر للسنة العاشرة على التوالي في عام 2024، ليصل إلى 2.7 تريليون دولار أمريكي، مدفوعًا بالحرب بين روسيا وأوكرانيا ونزاعات مسلحة أخرى، إضافة إلى التوترات الجيوسياسية. وقد أدّى ارتفاع الإنفاق العسكري العالمي بنسبة 9.4 بالمئة في عام 2024 إلى وصوله لأعلى مستوى مسجل من جانب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI). ونتيجة لذلك، ارتفع العبء العسكري العالمي ـ أي الإنفاق العسكري العالمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ـ إلى 2.5 بالمئة. أما في الدول التي شهدت نزاعات كبرى أو عالية الحدة، فكان متوسط العبء العسكري 4.4 بالمئة، مقارنةً بـ 1.9 بالمئة في الدول التي لم تشهد مثل هذه النزاعات.

بين عامي 2015 و2024، ارتفع الإنفاق العسكري العالمي بنسبة 37 بالمئة، وشهدت جميع المناطق الجغرافية الخمس زيادة في هذا الإنفاق. وجاءت أوروبا في الصدارة بزيادة قدرها 83 بالمئة، تلتها آسيا وأوقيانوسيا (46+ بالمئة)، ثم الأمريكتان (19+ بالمئة)، والشرق الأوسط (19+ بالمئة)، وأخيرًا أفريقيا (11+ بالمئة).

ظلّت الولايات المتحدة أكبر منفق عسكري في العالم بفارق كبير. فقد بلغ إنفاقها العسكري997 مليار دولار في عام 2024، أي ما يعادل 3.2 مرة أكثر من ثاني أكبر منفق، الصين.

في أوروبا، ارتفع الإنفاق العسكري في جميع الدول ما عدا مالطا، وزاد إجمالي إنفاق القارة بنسبة 17 بالمئة. كما ارتفع الإنفاق في روسيا (38+ بالمئة) وأوكرانيا (2.9+ بالمئة) خلال العام، بينما بلغ أو تجاوز 17 من أصل 30 دولة عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) نسبة الإنفاق المستهدفة البالغة 2.0 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. من بين الدول الأوروبية التي سجلت زيادات ملحوظة:

- رومانيا (43+ بالمئة)
- هولندا (35+ بالمئة)
- السويد (34+ بالمئة)
- بولندا (31+ بالمئة)
- ألمانيا (28+ بالمئة)

في آسيا وأوقيانوسيا، استمر الإنفاق العسكري في الارتفاع للعام الخامس والثلاثين على التوالي. وبلغ إنفاق الصين، الذي ارتفع بنسبة 7.0 بالمئة ليصل إلى 314 مليار دولار، نحو نصف إجمالي الإنفاق الإقليمي. وقد أثرت التوترات مع الصين في قرارات الإنفاق في الكثير من دول المنطقة؛ فعلى سبيل المثال، ارتفع الإنفاق في اليابان بنسبة 21 بالمئة، وهي أكبر زيادة سنوية منذ عام 1952.

في الشرق الأوسط، ارتفع الإنفاق العسكري المُقدّر بنسبة 15 بالمئة في عام 2024، مع زيادات في الدول الثلاث الأكثر إنفاقًا في المنطقة:

- السعودية (1.5+ بالمئة)
- إسرائيل (65+ بالمئة)
- تركيا (12+ بالمئة).

الإنفاق العسكري العالمي 2024

المنطقة	الإنفاق العسكري (مليار دولار)	نسبة التغيير بين العامين (2023 ـ 2024)
أفريقيا	52.1	3.0
شمال أفريقيا	30.2	8.8
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	21.9	−3.2
الأمريكتان	1100	5.8
أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي	19.8	31
أمريكا الشمالية	1027	5.7
أمريكا الجنوبية	53.6	−0.1
آسيا وأوقيانوسيا	629	6.3
آسيا الوسطى	1.9	−5.5
شرق آسيا	433	7.8
أوقيانوسيا	37.0	1.5
جنوب آسيا	102	1.0
جنوب شرق آسيا	54.9	7.5
أوروبا	693	17
أوروبا الوسطى والغربية	472	14
أوروبا الشرقية	221	24
الشرق الأوسط	(243)	15
الإجمالي العام	2718	9.4

( ) تقديرات غير مؤكدة.
ملاحظة: الإنفاق بالدولار الأمريكي وفقًا لأسعار الصرف الحالية.
التغييرات بالقيمة الحقيقية، على أساس الدولار الأمريكي الثابت (2023).

4 ـ إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية

سيبري أعلى 100

بلغت إيرادات الأسلحة لأكبر 100 شركة لإنتاج الأسلحة وتقديم الخدمات العسكرية في العالم (المعروفة باسم «أعلى 100» وفقًا لـ SIPRI) 632 مليار دولار أمريكي في عام 2023 (أحدث عام تتوافر عنه البيانات). ويمثل ذلك زيادة بنسبة 2.8 بالمئة مقارنة بإيرادات عام 2022. تعكس هذه الزيادة السنوية المتواصلة في الإيرادات تنامي الطلب على المعدات والخدمات العسكرية بسبب تصاعد المخاوف الأمنية العالمية، واستمرار النزاعات المسلحة، وارتفاع الميزانيات العسكرية.

من بين الشركات الـ100، زادت 73 شركة إيراداتها من الأسلحة خلال عام 2023، بما في ذلك 39 شركة حققت نموًا سنويًا بنسب مزدوجة (أكثر من 10 بالمئة). ونظرًا إلى استمرار الطلب وتراكم الطلبيات لدى الشركات، من المرجّح أن تواصل الإيرادات العالمية من الأسلحة الارتفاع في السنوات القادمة.

1. الولايات المتحدة: واصلت الولايات المتحدة هيمنتها على تصنيف أعلى 100 شركة، حيث ضمّت القائمة 41 شركة أمريكية بإجمالي إيرادات بلغ 317 مليار دولار، أي ما يعادل نصف إجمالي إيرادات الأسلحة في التصنيف لعام 2023. وكانت أكبر خمس شركات أسلحة في العالم في عام 2023 ـ التي شكّلت ما يقرب من ثلث إجمالي إيرادات أعلى 100 شركة ـ جميعها مقرها في الولايات المتحدة.

2. الصين: تم إدراج تسع شركات صينية في تصنيف عام 2023، ثلاث منها ضمن أكبر 10 شركات عالميًا. وبلغ إجمالي إيرادات الأسلحة لتلك الشركات 103 مليارات دولار، وهو ما يجعل الصين في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث إجمالي الإيرادات في القائمة.

3. روسيا: بسبب نقص البيانات المتاحة، لم يُدرج سوى شركتين روسيتين في تصنيف أعلى 100 لعام 2023. ومع ذلك، بلغ إجمالي إيرادات الأسلحة لهاتين الشركتين 25.5 مليار دولار، أي بزيادة 40 بالمئة مقارنة بعام 2022.

أعلى 10 شركات منتجة للذخائر والخدمات العسكرية في العالم بحسب إيرادات الأسلحة لعام 2023

الشركة	الدولة	عائدات الخدمات العسكرية (ملايين الدولارات)
لوكهيد مارتن	الولايات المتحدة	60810
آر تي إكس	الولايات المتحدة	40660
نورثروب غرومان	الولايات المتحدة	35570
بوينغ	الولايات المتحدة	31100
جنرال ديناميكس	الولايات المتحدة	30200
بي إيه إي سيستمز	المملكة المتحدة	29810
روستك	روسيا	21730
المؤسسة الصناعية الجوية الصينية	الصين	20850
نورينكو	الصين	20560
مجموعة تكنولوجيا الإلكترونيات الصينية	الصين	16050

ملاحظة: إيرادات الأسلحة بالملايين من الدولارات الأمريكية، بأسعار ووفقًا لسعر الصرف الثابت لعام 2023.
تشير «الدولة» إلى البلد التي تقع فيها هياكل ملكية الشركة والسيطرة عليها، أي المقر الرئيسي للشركة.

اتجاهات الاندماج والاستحواذ

من أبرز الاتجاهات التي ميّزت صناعات الأسلحة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية في السنوات الأخيرة هو موجة متزايدة من عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات، مدفوعة بانخفاض تكاليف الاقتراض وزيادة الإنفاق العسكري على المشتريات.

وكان هذا الاتجاه أكثر وضوحًا في القطاعات التكنولوجية المتقدمة، وبخاصة تلك المرتبطة بـ:

- الطائرات غير المأهولة (المسيّرات)
- الحرب الإلكترونية
- القدرات السيبرانية المدعومة بالذكاء الاصطناعي

يعكس هذا التحول اتجاه صناعة السلاح الغربية نحو التقنيات المتطورة استجابة لمتطلبات الحروب الحديثة والأولويات العسكرية المتغيرة. ●

5 ـ عمليات النقل الدولية للأسلحة

ظل حجم عمليات نقل الأسلحة الرئيسية دوليًا مستقرًا نسبيًا خلال السنوات الـ15 الماضية. فقد كان حجم عمليات النقل في المدة من2020 إلى 2024 أقل بنسبة 0.6 بالمئة فقط مقارنة بالمدة 2015 ـ 2019، وأعلى بنسبة 3.9 بالمئة من المدة 2010 ـ 2014. ويُعد حجم عمليات النقل في المدة 2020 ـ 2024 ثاني أعلى مستوى لأي مدة خمسية منذ نهاية الحرب الباردة، لكنه لا يزال أقل بنحو 35 بالمئة من ذروة حجم نقل الأسلحة المسجلة خلال الحرب الباردة (1980 ـ 1984).

قد يبدو هذا الاتجاه العالمي، منذ المدة 2010 ـ 2014، مخالفًا للتوقعات، ولا سيما في وقت تصاعدت فيه التهديدات والنزاعات المسلحة في عدة مناطق حول العالم، وهو ما أدى إلى زيادات واسعة في مشتريات الأسلحة.

1. عوامل رئيسية وراء الاستقرار النسبي في عمليات النقل:
2. دورات الشراء الطويلة: تنفيذ صفقات الأسلحة يستغرق سنوات.
3. توسّع الإنتاج المحلي: العديد من الدول باتت تُنتج جزءًا أكبر من أسلحتها محليًا.
4. القيود الاقتصادية: التباطؤ الاقتصادي أو الضغوط المالية كبحَت من قدرات الإنفاق الدفاعي.

ومع أن الاتجاه العام يبدو مستقرًا، فإنه يخفي اختلافات إقليمية كبيرة، وهناك مؤشرات، أصبحت أكثر وضوحًا خلال المدة 2020 ـ 2024، تشير إلى أن حجم نقل الأسلحة الدولية مرشّح للارتفاع في السنوات القادمة.

النزاعات والتوترات ونقل الأسلحة

تمثل النزاعات المسلحة وتصاعد التوترات بين الدول الدوافع الأساسية وراء اقتناء الأسلحة في الكثير من الدول. فقد استخدم معظم أكبر مستوردي الأسلحة الثقيلة في المدة 2020 ـ 2024 الأسلحة المستوردة في عمليات عسكرية قتالية خلال المدة نفسها. كما أن الكثير من مصدّري الأسلحة يُعدّون أطرافًا مباشرة في بعض هذه النزاعات، أو يتأثرون بالتوترات المرتبطة بها، وهو ما يُفسّر جزئيًا استعدادهم لتوريد الأسلحة، حتى عندما تتناقض تلك الصادرات مع السياسات المعلنة لتصدير الأسلحة لديهم.

تم أيضًا تحديد ثلاث جماعات مسلحة غير حكومية على أنها من مستلمي الأسلحة الثقيلة في المدة 2020 ـ 2024، وتقع في: لبنان/فلسطين ـ ليبيا ـ اليمن.

الاتجاه في عمليات نقل الأسلحة الرئيسية، 1950 – 2024

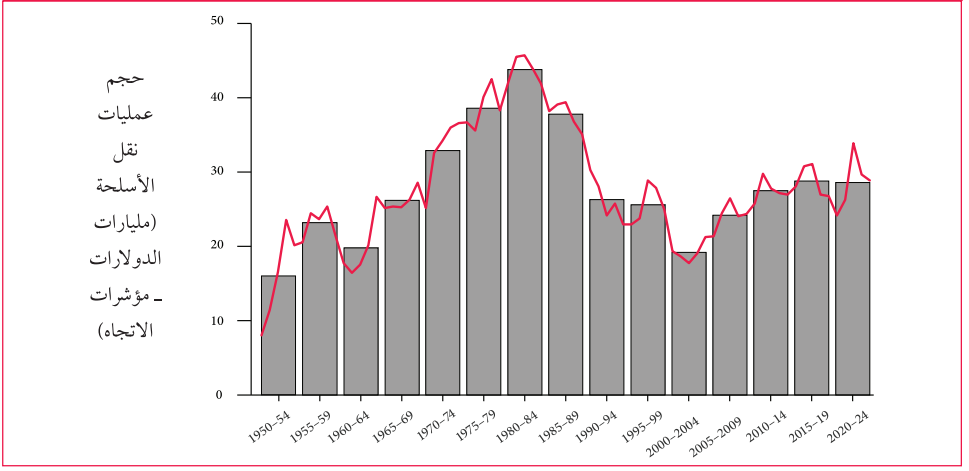

ملاحظة: يوضح الرسم البياني الشريطي متوسط الحجم السنوي لعمليات نقل الأسلحة ضمن فترات موزعة على 5 سنوات، ويوضح الرسم البياني الخطي المجاميع السنوية

المصدرون والمستوردون الرئيسيون للأسلحة الرئيسية، 2020 ـ 2024

المصدّر	الحصة العالمية بالمئة	المستورد	الحصة العالمية بالمئة
1 الولايات المتحدة	43	1 أوكرانيا	8.8
2 فرنسا	9.6	2 الهند	8.3
3 روسيا	7.8	3 قطر	6.8
4 الصين	5.9	4 السعودية	6.8
5 المانيا	5.6	5 باكستان	4.6
6 إيطاليا	4.8	6 اليابان	3.9
7 المملكة المتحدة	3.6	7 استراليا	3.5
8 إسرائيل	3.1	8 مصر	3.3
9 اسبانيا	3.0	9 الولايات المتحدة	3.1
10 كوريا الجنوبية	2.2	10 الكويت	2.9

مصدرو الأسلحة الرئيسية

وفقًا لمعهد سيبري، تم تحديد 64 دولة كمورّدة للأسلحة الثقيلة في المدة 2020 ـ 2024، إلا أن معظمها يعدّ مورّدين ثانويين. أما أكبر 25 مورّدًا، فقد شكلوا 98 بالمئة من إجمالي حجم الصادرات، في حين أن أكبر 5 دول ـ الولايات المتحدة، فرنسا، روسيا، الصين، وألمانيا ـ استحوذت على 71 بالمئة من الإجمالي.

الولايات المتحدة: زادت صادراتها بنسبة 21 بالمئة بين 2015 ـ 2019 و2020 ـ 2024.

ارتفعت حصتها من صادرات الأسلحة العالمية من 35 بالمئة إلى 43 بالمئة.

من المتوقع أن تظل أكبر مورّد عالمي للأسلحة لسنوات قادمة، رغم قلق بعض الحلفاء من الاعتماد المتزايد عليها.

روسيا: انخفضت صادراتها إلى النصف مقارنة بالمدة 2015 ـ 2019.

هذا هو أدنى مستوى لأي مدة خمسية في تاريخ روسيا الحديث (أو حتى الاتحاد السوفياتي منذ عام 1950).

فرنسا: ارتفعت صادراتها بنسبة 11 بالمئة في المدة نفسها، لتصبح ثاني أكبر مصدّر للأسلحة في العالم خلال 2020 ـ 2024.

واردات الأسلحة الرئيسية حسب المنطقة

المنطقة المتلقية	الحصة العالمية نسبة مئوية (2020 ـ 2024)	التغير بالمئة في حجم المستوردات من 2015 ـ 2019 إلى 2020 ـ 2024
أفريقيا	4.5	−44
الأمريكتان	6.2	13
آسيا وأوقيانوسيا	33	−21
أوروبا	28	155
الشرق الأوسط	27	−20

مستوردو الأسلحة الرئيسية

حدد معهد سيبري 162 دولة كمستلمة للأسلحة الرئيسية في المدة من 2020 إلى 2024. الدول الخمس الأكثر استيرادًا للأسلحة هي أوكرانيا، والهند، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وباكستان، والتي مثّلت مجتمعة 35 بالمائة من إجمالي واردات الأسلحة. زادت واردات أوكرانيا من الأسلحة بمعدل يقارب 100 ضعف مقارنة بالمدة 2015 ـ 2019، حيث قامت ما لا يقل عن 35 دولة بتوريد أسلحة رئيسية، معظمها على شكل مساعدات.

شهدت الصين، التي كانت لعدة عقود من بين أكبر مستوردي الأسلحة، انخفاضًا في وارداتها بمقدار الثلثين بين 2015 ـ 2019 و2020 ـ 2024، في ظل استمرارها في توسيع قدراتها على إنتاج الأسلحة محليًا.

كانت المنطقة التي تلقت أكبر حجم من عمليات نقل الأسلحة الرئيسية في المدة 2020 ـ 2024 هي آسيا وأوقيانوسيا. وبلغت حصة دول آسيا وأوقيانوسيا 33 بالمئة من إجمالي عمليات نقل الأسلحة عالميًا، تلتها أوروبا بنسبة 28 بالمئة، ثم الشرق الأوسط بنسبة 27 بالمئة، والأمريكتان بنسبة 6.2 في المائة، وأخيرًا أفريقيا بنسبة 4.5 بالمئة. بين الفترتين 2015 ـ 2019 و2020 ـ 2024، زادت تدفقات الأسلحة إلى أوروبا بنسبة 155 بالمئة، لتصل إلى مستوى أعلى بكثير من أي من الفترات الخمسية الست السابقة. كما زادت التدفقات إلى الأمريكتين (13+ بالمئة)، بينما انخفضت التدفقات إلى أفريقيا (−44 بالمئة)، وآسيا وأوقيانوسيا (−21 بالمئة)، والشرق الأوسط (−20 بالمئة).

6 ـ القدرات النووية العالمية

في بداية عام 2025، كانت تسع دول ـ هي الولايات المتحدة، روسيا، المملكة المتحدة، فرنسا، الصين، الهند، باكستان، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) وإسرائيل ـ تمتلك مجتمعةً ما يُقدّر بنحو 12,241 سلاحًا نوويًا، منها 9614 سلاحًا يُعَدّ متاحًا للعمل ميدانيًا. ويُقدّر أن 3912 رأسًا نوويًا من هذه الرؤوس قد نُشرت مع القوات العملياتية، بما في ذلك نحو 2100 رأس نووي تم الاحتفاظ بها في حالة تأهب عملياتي عالٍ على صواريخ بالستية.

بوجه عام، يستمر عدد الرؤوس النووية في العالم في التراجع، نتيجةً لتفكيك الولايات المتحدة وروسيا للرؤوس النووية المتقاعدة. ومع ذلك، يبدو أن عدد الرؤوس التي يتم تفكيكها سنويًا آخذ في الانخفاض، ومن المرجّح أن معدل دخول رؤوس جديدة إلى المخزونات العالمية سيتجاوز قريبًا معدل تفكيك الرؤوس المتقاعدة. كما أن انخفاض مستويات الشفافية يعيق تقييم أوضاع الترسانات النووية للدول.

اتجاهات تحديث الأسلحة النووية

واصلت جميع الدول النووية التسع تعزيز ترساناتها النووية في عام 2024، وقد نشرت بعضُها أنظمة أسلحة نووية أو قادرة على حمل رؤوس نووية جديدة خلال العام. تمتلك الولايات المتحدة وروسيا معًا ما يقرب من 90 بالمئة من إجمالي الرؤوس النووية العالمية، ولكلٍ منهما برامج واسعة النطاق جارية لتحديث واستبدال الرؤوس النووية، وكذلك أنظمة الإيصال ومرافق إنتاج الأسلحة النووية.

تُجري الصين حاليًا عملية تحديث وتوسيع كبيرة لترسانتها النووية، ويُقدّر أن عدد رؤوسها النووية قد ارتفع من 500 إلى ما يصل إلى 600 رأس نووي خلال العام. أما الدول النووية الأخرى، فتمتلك ترسانات أصغر، لكن جميعها إما تطور أو تنشر أنظمة أسلحة جديدة أو أعلنت نيتها القيام بذلك.

تقوم روسيا، والصين، والهند، وباكستان، وكوريا الشمالية بنشر صواريخ مزدوجة القدرة (تقليدية ونووية)، ويُعتقد أن جميعها تعمل على تحديث هذه القدرا ت. وحتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت فرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وحدها تنشر صواريخ متعددة الرؤوس الحربية. ومنذ ذلك الحين، طوّرت

مخزون الأسلحة النووية العالمية، كانون الثاني/يناير 2025

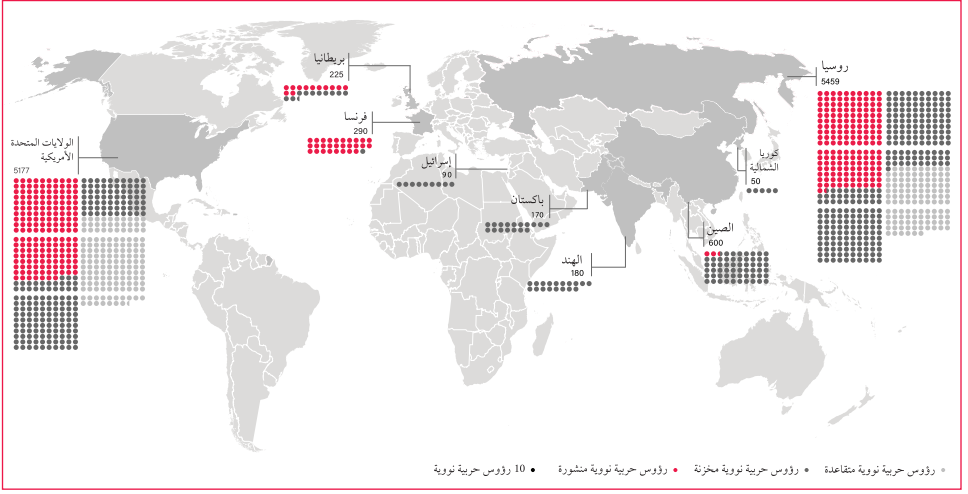

ملاحظة: الحدود المستخدمة في هذه الخريطة ليست بالضرورة معتمدة من جانب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

القوى النووية العالمية كانون الثاني/يناير 2025

البلد	مخزون الرؤوس الحربية[1]				
	الرؤوس الحربية المنشورة[2]	الرؤوس الحربية المخزنة[3]	الإجمالي	الرؤوس الحربية المسحوبة[4]	المخزون الإجمالي[5]
الولايات المتحدة	1770	1930	3700	1477	5177
روسيا	1718	2591	4309	1150	5459
المملكة المتحدة	120	105	225	–	225
فرنسا	280	10	290	..	290
الصين	24	576	600	–	600
الهند	–	180	180	..	180
باكستان	–	170	170	..	170
كوريا الشمالية	–	50	50	..	50
اسرائيل	–	90	90	..	90
الإجمالي	3912	5702	9614	2627	12241

.. غير قابل للتطبيق أو غير متوفر؛ – تساوي لا شيء أو قيمة ضئيلة.

ملاحظات: جميع البيانات تقديرات تقريبية. يقوم معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام بمراجعة بيانات القوى النووية العالمية كل عام وتحديث التقييمات السابقة. يتم ترتيب الدول حسب تاريخ أول تجربة نووية معروفة. ولا يوجد دليل قاطع مفتوح المصدر على أن إسرائيل قامت باختبار أسلحتها النووية.

1 «**مخزون الرؤوس الحربية**» يعني جميع الرؤوس الحربية المنشورة بالإضافة إلى الرؤوس الحربية الموجودة في المخزن المركزي والتي يمكن نشرها بعد إجراء بعض الاستعدادات.

2 «**الرؤوس الحربية المنشورة**» هي الرؤوس الحربية المثبّتة على الصواريخ أو الموجودة في القواعد مع القوات العاملة.

3 «**الرؤوس الحربية المخزنة**» هي الرؤوس الحربية الموجودة في مخازن مركزية، والتي تتطلب بعض التحضيرات (مثل تركيب مكونات معينة، النقل، والتحميل على قواذف) قبل أن تصبح جاهزة للنشر.

4 «**الرؤوس الحربية المسحوبة**» هي تلك التي تم سحبها من المخزون العسكري، لكنها لم تُفكك بعد.

5 «**المخزون الإجمالي**» يشمل الرؤوس الحربية المخزنة والرؤوس الحربية المسحوبة التي تنتظر التفكيك.

الصين صاروخين قادرين على حمل رؤوس متعددة، بينما تسعى الهند وباكستان وكوريا الشمالية حاليًا لامتلاك هذه القدرة.

كانت الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا من أوائل الدول التي اعتمدت الأسلحة النووية البحرية، لكن في السنوات الأخيرة، ازداد انتشار هذه الأسلحة، وبخاصة في الدول الأربع المسلحة نوويًا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

العقائد النووية والمشاركة النووية

في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حدثت روسيا ب عقيدتها الرسمية للأسلحة النووية، ويبدو أن التحديث وسّع من نطاق الحالات التي قد تستخدم فيها روسيا الأسلحة النووية. كما واصلت روسيا وبيلاروسيا في عام 2024 الادعاء بأن روسيا نشرت أسلحة نووية على الأراضي البيلاروسية، رغم عدم وجود أدلة قاطعة على هذا الانتشار.

يُعد الردع النووي الممتد عنصرًا أساسيًا في ترتيبات الأمن الجماعي لحلف شمال الأطلسي (الناتو) منذ تأسيسه. وقد استمرت النقاشات حول مستقبل هذه الترتيبات في عام 2024، وبخاصة بعد الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في عام 2022. وفي أوائل عام 2025، أكدت الولايات المتحدة أنها استبدلت القنابل النووية الجاذبية المخزنة في قواعد عسكرية خارج الولايات المتحدة بنُسخ مُحدَّثة. ●

7 ـ انتشار واستخدام الصواريخ والمركبات الجوية المسلحة غير المأهولة

شهد عام 2024 تطورات أكدت مجددًا الدور البارز للصواريخ والطائرات المُسيّرة المسلحة (UAVs) في استراتيجيات الأمن والدفاع العسكري الحديثة. وقد تأثرت تطورات العام بالاستخدام المستمر والواسع النطاق لهذه الأسلحة في النزاعات، ولا سيما في الحرب بين روسيا وأوكرانيا، والهجمات الصاروخية الإيرانية على إسرائيل في سياق الحرب بين إسرائيل وحماس، إضافة إلى الاستخدام الضمني والصريح للصواريخ كأداة للإشارة وكسب النفوذ في هذه الصراعات وغيرها. وبالاقتران مع الحاجة إلى تجديد المخزونات، فإن تصورات الدول بشأن القيمة العسكرية والجدوى التشغيلية للصواريخ وأنظمة الدفاع الجوي والصاروخي والطائرات المُسيّرة المسلحة تساهم في زيادة الطلب على الأنواع الحالية من هذه المنظومات، وكذلك في تطوير جيل جديد من هذه التقنيات.

استخدام الصواريخ والطائرات المُسيّرة المسلحة في الحرب بين روسيا وأوكرانيا

واصلت روسيا خلال عام 2024 استخدام الصواريخ الباليستية التقليدية، وصواريخ كروز، والطائرات المُسيّرة الانتحارية (ذات الاتجاه الواحد) بأعداد كبيرة ضد القوات الأوكرانية والبنية التحتية الحيوية والمدنيين. ووفقًا لما أعلنته أوكرانيا، فقد تم إطلاق ما يقرب من 5500 من هذه الأنظمة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2024، أي بمعدل يفوق 20 عملية إطلاق يوميًا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، اختبرت روسيا الصاروخ الجديد متوسط المدى «أوريشنك» القابل لحمل رؤوس نووية وتقليدية، والمزود بعدة مركبات عائدة تُوجَّه بشكل مستقل، وذلك في ضربة استهدفت مدينة دنيبرو.

ورغم معاناة أوكرانيا في الحصول على الكميات المطلوبة من الصواريخ، فقد أدى استخدامها الصواريخ والطائرات المُسيّرة بعيدة المدى دورًا محوريًا في مسار النزاع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، سمحت الولايات المتحدة لأوكرانيا باستخدام الأنظمة التي زودتها بها لضرب أهداف داخل العمق الروسي، وهو ما مكّن أوكرانيا من تهديد البنية التحتية الروسية وسلاسل الإمداد والأصول العسكرية.

تزايد الترسانات الصاروخية في أوروبا

يشهد الطلب على الصواريخ في أوروبا تزايدًا ملحوظًا، سواء لتعويض ما تم تزويد أوكرانيا به، أو لتوسيع المخزونات بما يتماشى مع البيئة الأمنية السائدة، إضافة إلى سد الفجوات العملياتية من خلال تطوير أنظمة هجومية ودفاعية جديدة. لكن هذا الاتجاه يحمل في طياته مخاطر نشوء سباق تسلح صاروخي جديد في أوروبا، ولا سيما في فئة الصواريخ التي كانت محظورة بموجب معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF) التي أُلغيت لاحقًا بعد توقيعها عام 1987.

وقد ظهرت مؤشرات واضحة على ما يمكن وصفه بـ«النهضة الصاروخية» الأوروبية من خلال تطورين منفصلين لكن مرتبطين في تموز/يوليو 2024؛ ففي ذلك الشهر، اتفقت ألمانيا والولايات المتحدة على نشر صواريخ أمريكية تُطلق من البر في ألمانيا بدءًا من عام 2026. وفي الوقت ذاته، وقّعت فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبولندا خطاب نوايا، انضمت إليه لاحقًا كل من السويد والمملكة المتحدة، للإنتاج المشترك لصواريخ متوسطة المدى ضمن إطار مقاربة أوروبية جديدة للضربات بعيدة المدى.

استخدام الصواريخ والطائرات المُسيّرة المسلحة في الشرق الأوسط

أسفر امتداد الحرب في غزة خلال عام 2024 إلى إشراك إيران وعدد من الميليشيات الحليفة لها، بما في ذلك حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، عن استمرار استخدام الصواريخ والطائرات المُسيّرة، إلى جانب القذائف الصاروخية. وقد استُخدمت هذه الأسلحة في هجمات على إسرائيل وعلى حركة الملاحة في البحر الأحمر، في حين استخدمتها إسرائيل في قصفها المكثف لقطاع غزة، وكذلك في

الدول الموقّعة على ميثاق لاهاي لمكافحة انتشار الصواريخ الباليستية (HCoC)، موزعة بحسب القارات بحلول كانون الثاني/يناير 2024

القارة	عدد الدول في القارة	عدد الدول الموقعة	النسبة المئوية
أفريقيا	53	42	79
الأمريكتان	35	23	66
آسيا وأوقيانوسيا	44	28	64
أوروبا	48	48	100
الشرق الأوسط	15	4	27
الإجمالي	**195**	**145**	**74**

ملاحظة: تشير «الدول في كل قارة» إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإضافة إلى جزر كوك والكرسي الرسولي (اللذين انضما إلى الميثاق).

المصدر: ميثاق لاهاي لقواعد السلوك، «الدول المشتركة»، كانون الثاني/يناير 2024.

هجمات ضد إيران وحزب الله اللبناني، ومجموعات مسلحة غير حكومية في العراق وسورية.

تصاعد استخدام الطائرات المُسيّرة في أفريقيا جنوب الصحراء

تم توثيق استخدام الطائرات المُسيّرة المسلحة في ما لا يقل عن ستة نزاعات في أفريقيا جنوب الصحراء، وتحديدًا في بوركينا فاسو، وإثيوبيا، ومالي، ونيجيريا، والصومال والسودان. وقد أسفر ذلك عن مقتل أكثر من 940 مدنيًا بين تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وتشرين الثاني/نوفمبر 2024. ولا يزال استخدام الطائرات المُسيّرة من جانب الجماعات المسلحة غير الحكومية في المنطقة في مراحله الأولى، لكنه آخذ في الازدياد من حيث وتيرة الاستخدام ونطاقه الجغرافي. ويبرز هذا التوسع بوجه خاص في مناطق النزاع الحدودية في غرب أفريقيا، مثل منطقة ليبتاكو ـ غورما (التي تشمل بوركينا فاسو ومالي والنيجر)، وحوض بحيرة تشاد (الذي يشمل الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا)، فضلاً عن جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وموزمبيق، والصومال.

آليات الشفافية وبناء الثقة

لا تزال الأنظمة والمعايير العالمية التي تحكم الصواريخ والطائرات المُسيّرة المسلحة غير مكتملة النضج. ومنذ انهيار معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF) في عام 2019، أصبحت الأدوات المتبقية للحد من التسلح الصاروخي تقتصر على آليات الشفافية وبناء الثقة، مثل مدونة لاهاي لقواعد السلوك ضد انتشار الصواريخ الباليستية (HCOC)، إضافة إلى تدابير عدم الانتشار، بما في ذلك ضوابط التجارة الاستراتيجية.

وفي كانون الثاني/يناير 2024، أصبحت دولة قطر العضو رقم 145 في مدونة لاهاي، ما يجعلها رابع دولة فقط من منطقة الشرق الأوسط تنضم إلى هذه المبادرة.

ولا يوجد حتى الآن مسار متعدد الأطراف مخصص لتنظيم الطائرات المُسيّرة المسلحة. وفي محاولة لمعالجة بعض المخاوف المتعلقة بتزايد استخدامها، نشرت مجموعة من21 دولة في آذار/مارس 2024 بيانًا مشتركًا حول هذا الموضوع. وقد أكد البيان ضرورة تكثيف النقاش بشأن السبل الممكنة لتحسين الشفافية والرقابة والمساءلة في ما يتعلق باقتناء الطائرات المُسيّرة المسلحة ونقلها واستخدامها، واقترح إطلاق تبادل متعدد الأطراف للآراء حول المسألة. ●

8 ـ نزع السلاح النووي، وضبط التسلح، ومنع الانتشار والأمن

تواجه قضايا نزع السلاح النووي، والحد من التسلح، ومنع الانتشار النووي تحديات متزايدة. وبحلول نهاية عام 2024، بدا أن نزع السلاح النووي أكثر بعدًا من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب الباردة، وبخاصة في ظل توقف الحوار الاستراتيجي فعليًا بين روسيا والولايات المتحدة. وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية في التفاعل بين الصين والولايات المتحدة، فقد أضعفت التوترات الناتجة من دعم الولايات المتحدة لتايوان وفرضها عقوبات اقتصادية على الصين من فعالية الحوار حول القضايا المتعلقة بالأسلحة النووية.

ويُثير اقتراب انتهاء معاهدة 2010 بين روسيا والولايات المتحدة بشأن التدابير الخاصة بمواصلة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (New START) في عام 2026، إلى جانب الدعوات داخل الولايات المتحدة لتعزيز الردع في مواجهة التوسع النووي الصيني، احتمالات سباق تسلح نووي غير منظم في المستقبل. وقد ألقت المخاطر النووية المتزايدة والتوترات بين القوى الكبرى بظلالها على الأطر المتعددة الأطراف الرئيسية في مجال ضبط الأسلحة النووية ونزع السلاح ومنع الانتشار خلال عام 2024.

دورة مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)

استمرت الدورة القصيرة لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 (NPT) مع عقد الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية في جنيف استعدادًا لمؤتمر مراجعة المعاهدة المقرر في عام 2026. وقد أظهرت حالة الاستياء من بطء وتيرة نزع السلاح النووي، والمخاوف بشأن تزايد أهمية الأسلحة النووية في السياسة الدولية، والاختلافات حول عدد من القضايا الأخرى، أن التوصل إلى توافق خلال هذه الدورة سيظل أمرًا صعبًا.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)

عند دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام 1996 (CTBT) حيز التنفيذ، فإنها ستحظر جميع تجارب الأسلحة النووية والانفجارات النووية في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2024، صدقت بابوا غينيا الجديدة على المعاهدة، ليصل إجمالي عدد الدول المصدقة إلى 178 دولة.

وفي المقابل، وبعد أن ألغت روسيا تصديقها على المعاهدة في عام 2023، ألمحت إلى استعدادها لاستئناف التجارب النووية في حال قامت الولايات المتحدة بذلك. أما الولايات المتحدة، التي وقّعت على المعاهدة لكنها لم تصدق عليها بعد، فقد واصلت الترويج للشفافية من خلال تنظيم زيارة لوفد من المسؤولين الدوليين إلى منشآت التجارب النووية الخاصة بها.

معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW)

تهدف معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام 2017 (TPNW) إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية، وقد واصلت حشد الدعم الدولي من الدول غير الحائزة الأسلحة النووية خلال عام 2024، مع انضمام كل من إندونيسيا، وساو تومي وبرينسيبي، وسيراليون، وجزر سليمان، ليصل عدد الدول الأطراف إلى73 دولة. كما بلغ عدد الدول الموقعة والتي لم تصدق بعد على المعاهدة 25 دولة حتى نهاية العام.

وفي إطار التحضير لاجتماع الدول الأطراف الثالث في المعاهدة، والمقرر في عام 2025، واصلت المجموعات غير الرسمية عملها خلال المدة البينية. وقد انعكس بعض مجالات التركيز لهذه العملية في قرارات اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك قرار بإنشاء لجنة علمية مستقلة لدراسة آثار الحرب النووية. وقد تم اعتماد القرار بدعم 144 دولة، بما في ذلك الصين (النووية)، في حين صوتت ضده ثلاث دول فقط هي: فرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة. وتُعد هذه أول دراسة من نوعها تكلف بها الأمم المتحدة منذ عام 1988.

المخزون العالمي من المواد الانشطارية 2024

المادة الخام للأسلحة النووية هي مواد انشطارية، إما اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) أو البلوتونيوم المنفصل. وقد أنتجت الصين وفرنسا وروسيا وباكستان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة كلًا من اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم لاستخدامهما في أسلحتها النووية؛ وأنتجت الهند وإسرائيل البلوتونيوم بشكل رئيسي. وأنتجت كوريا الشمالية البلوتونيوم لاستخدامه في الأسلحة النووية، لكن من المعتقد أنها تنتج اليورانيوم عالي التخصيب لأغراض صنع الأسلحة النووية أيضًا. جميع الدول التي لديها صناعة نووية مدنية قادرة على إنتاج المواد الانشطارية.

في عام 2024، تم تأسيس مجموعة دولية تضم 12 دولة من مختلف المناطق، تقودها اليابان، بهدف تعزيز الزخم السياسي للتفاوض بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية.

يقوم الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية بجمع معلومات عن المخزونات العالمية من المواد الانشطارية.

المخزونات العالمية (بالطن)، 2024

اليورانيوم عالي التخصيب	**1240**
المستخدم في الأسلحة أو المخصص لها	1100
غير متاح للاستخدام المباشر في للأسلحة	
غير محمي	130
المحمي أو المراقب	10
البلوتونيوم المنفصل	**565**
المستخدم في الأسلحة أو المخصص لها	140
غير متاح للاستخدام المباشر في للأسلحة	
غير محمي	265
المحمي أو المراقب	160

ديناميات نزع السلاح ومنع الانتشار على المستوى الإقليمي

سلّط الوضع الأمني المتوتر في شبه الجزيرة الكورية الضوء على مخاطر التصعيد في ظل الجمود الدبلوماسي المستمر في معالجة قضية نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية. كما أثار مخاوف من الانتشار النووي عبر تغذية النقاش داخل كوريا الجنوبية حول إمكان امتلاك سلاح نووي لمواجهة التهديدات المتصورة من كوريا الشمالية.

وفي الشرق الأوسط، تأثر حساب إيران السياسي بشأن وضعها النووي بشكل متزايد بتصاعد النزاع مع إسرائيل خلال عام 2024. وقد تناولت النقاشات الداخلية في إيران الفوائد المحتملة للردع النووي في مواجهة الهشاشة العسكرية، في حين واصل الجانب الإيراني الإعراب عن استعداده للعودة إلى التفاوض حول خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، التي انسحبت منها الولايات المتحدة في عام 2018.

كما جددت الدول العربية وإيران التزامها بمبدأ رفض الأسلحة النووية خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وكما في السنوات السابقة، تمت دعوة إسرائيل ـ الدولة النووية الوحيدة في المنطقة ـ إلا أنها لم تشارك. وقد وصف المشاركون، وعددهم 22 دولة من الشرق الأوسط وأفريقيا، غياب إسرائيل تحديًا رئيسيًا أمام تحقيق الهدف.

الهجمات على المواقع النووية الأوكرانية

سلّطت الهجمات المتكررة على محطات الطاقة النووية الأوكرانية خلال عام 2024 الضوء على غياب أطر معيارية لمعالجة تحديات الأمان والأمن النوويين في ظروف النزاعات المسلحة الكبرى. وقد ساهم استهداف روسيا للبنية التحتية الحيوية في أوكرانيا في تعقيد التحديات المتعلقة بالسلامة النووية والأمن والضمانات.

وقد حافظت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) على وجودها الميداني في أوكرانيا طوال عام 2024 من أجل المراقبة والتقييم المستمر للوضع. ●

9 ـ الأسلحة الكيميائية والتهديدات الأمنية

تحظر الأسلحة الكيميائية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993، التي دخلت حيز النفاذ في عام 1997 وكان لها 193 دولة طرفًا حتى كانون الأول/ديسمبر 2024. تشرف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تنفيذ الاتفاقية، وهي مسؤولة عن التحقق من نزع الأسلحة الكيميائية والمساعدة في ضمان استخدام المواد الكيميائية السامة فقط لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية. ومنذ أن تم تدمير آخر مخزونات الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها الدول الأطراف في الاتفاقية في عام 2023، تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تحول التركيز بصورة أكبر إلى منع إعادة ظهور الأسلحة الكيميائية.

مزاعم وردود الفعل على استخدام الأسلحة الكيميائية

في حين تُعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية واحدة من أنجح معاهدات نزع السلاح، فقد واجهت تحديات كبيرة ومخاوف تتعلق بالامتثال، واستمرت هذه التحديات في التأثير على نزع السلاح الكيميائي في عام 2024. تُشتبه سورية، التي انضمت إلى الاتفاقية في عام 2013 عقب هجوم كبير بالأسلحة الكيميائية في الغوطة، والتي قامت لاحقًا بإزالة برنامجها المعلن للأسلحة الكيميائية، في عدم امتثالها لالتزاماتها بموجب الاتفاقية منذ عام 2014. وقد أثبتت تحقيقات مستقلة أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن سورية استخدمت أسلحة كيميائية في عدة مناسبات. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2024، لم تكن سورية قد استعادت امتثالها للاتفاقية، وظلت خاضعة لتدابير الامتثال المنصوص عليها في الاتفاقية. ومع ذلك، فإن سقوط حكومة الرئيس بشار الأسد بشكل مفاجئ في كانون الأول/ديسمبر 2024 قد يُمكّن من الإزالة الكاملة لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

الاستخدام المزعوم لعوامل مكافحة الشغب والمواد الكيميائية السامة في أوكرانيا

في أواخر عام 2024، أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجود عامل من عوامل مكافحة الشغب في مواقع للمعارك داخل أوكرانيا.

وقد أثار ذلك مخاوف من أن روسيا قد تكون تستخدم عوامل مكافحة الشغب كأسلوب من أساليب الحرب، وهو ما يُعد انتهاكًا خطيرًا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993.

السيطرة على الأسلحة الكيميائية ونزعها

أثرت النزاعات في سورية وأوكرانيا في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعدة طرق. أولًا، إن الهيئات المسؤولة عن وضع السياسات في المنظمة تعاني استقطابًا شديدًا، ولم تتمكن من اتخاذ قرارات توافقية بشأن موضوعات تتعلق بالامتثال أو ميزانية المنظمة لعدة سنوات. **ثانيًا**، كانت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هدفًا لحملات تضليل إعلامي ـ مرتبطة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب روسيا وسورية ـ تهدف إلى تقويض مصداقيتها والثقة في حيادها وخبرتها الفنية. وفي الوقت نفسه، تواصل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنفيذ الكثير من الأنشطة الدولية التي تهدف، من بين أمور أخرى، إلى التحقق من الاستخدام السلمي للمواد الكيميائية السامة في الصناعة، وتعزيز السلامة والأمن الكيميائيين، ومتابعة التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة، وتوفير التعاون والمساعدة الدوليين للدول الأعضاء في مختلف المجالات، والمساهمة في منع الإرهاب الكيميائي. ●

10 ـ الأسلحة البيولوجية والتهديدات الأمنية

تشمل الأسلحة البيولوجية البكتيريا أو الفيروسات أو السموم التي يتم نشرها عبر آلية توصيل لإلحاق الأذى، وهي محظورة بموجب القانون الدولي. وتُعد اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية لعام 1972 (BWC) الأداة القانونية الرئيسية التي تحظر الحرب البيولوجية. تتجه الاتفاقية نحو العالمية، حيث انضمت توفالو وميكرونيزيا إليها في عام 2024، وهو ما رفع عدد الدول الأطراف إلى 188 دولة. كما وقّعت أربع دول أخرى على الاتفاقية لكنها لم تصدّق عليها بعد.

يشمل النظام الأوسع المعني بالحرب البيولوجية بروتوكول جنيف لعام 1925، الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في الحروب، إلى جانب مجموعة متزايدة من التدابير الأخرى، مثل أنظمة الرقابة على الصادرات كـ«مجموعة أستراليا»، وآلية الأمين العام للأمم المتحدة للتحقيق في الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 1540، الذي احتفل بالذكرى السنوية العشرين له في عام 2024. وتساهم هذه التدابير الأوسع في تعزيز جوانب حظر ومنع الأسلحة البيولوجية.

مزاعم بعدم الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية (BWC)

لا تزال التوترات الجيوسياسية الحالية تؤثر في جهود نزع السلاح البيولوجي ومنع انتشاره. وقد صعّدت روسيا أكثر فأكثر من حملتها طويلة الأمد والاستراتيجية لنشر المعلومات المضللة بشأن ما تزعم أنه أنشطة خبيثة في «مختبرات بيولوجية» غربية، وذلك عقب غزوها الشامل لأوكرانيا في شباط/فبراير 2022. وواصلت روسيا هذه الحملة في عام 2024، مستغلة كل فرصة وكل محفل دولي ممكن لتقويض البنية الدولية المناهضة للأسلحة البيولوجية.

نزع السلاح البيولوجي ومنع الانتشار

تم تنفيذ أنشطة رئيسية في مجال نزع السلاح البيولوجي ومنع انتشاره في عام 2024، وذلك في إطار عمل الفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية لعام 2024، واللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي العام نفسه، اعتمدت الجمعية العامة «الميثاق من أجل المستقبل»، الذي التزمت فيه الدول، من بين أمور أخرى، بالسعي نحو عالم خالٍ من الأسلحة البيولوجية، وضمان تحديد المسؤولين عن أي استخدام لهذه الأسلحة ومحاسبتهم.

وصل الفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى منتصف طريق عمله في عام 2024، وقد أحرز بعض التقدم، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تركيز الدول الأطراف على مقاربات عملية وتدريجية. وقد تم اقتراح آليتين جديدتين: واحدة للتعاون والمساعدة الدولية (ICA)، وأخرى لمراجعة العلوم والتكنولوجيا (S&T). تهدف آلية التعاون والمساعدة الدولية إلى تسهيل تنفيذ المادة العاشرة من الاتفاقية، والتي تعزز الاستخدامات السلمية للعوامل البيولوجية، بينما تهدف آلية العلوم والتكنولوجيا إلى مراجعة وتقييم التطورات العلمية ذات الصلة بالاتفاقية، وتقديم المشورة للدول الأطراف.

هناك دعم واسع لهاتين الآليتين داخل الفريق العامل، إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بحلول نهاية عام 2024، ولا يزال أمام مؤتمر مراجعة الاتفاقية العاشر، المقرر عقده في عام 2027، عمل كبير لتجاوز الانقسامات القائمة. ●

11 ـ ضبط الأسلحة التقليدية وتنظيم الأسلحة اللاإنسانية

المعاهدة المتعددة الأطراف الرئيسية لتنظيم الأسلحة اللاإنسانية هي اتفاقية الأسلحة التقليدية معينة لعام 1981 (CCW) . وهناك أيضًا اتفاقيات منفصلة تتعلق بالألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. وقد قامت مجموعة صغيرة من الدول، التي اختارت الاحتفاظ بأسلحة تُعتبر لاإنسانية من قبل دول أخرى أو تطويرها أو استخدامها، باستخدام حق النقض أو عرقلة التقدم مرارًا نحو تعزيز نظام اتفاقية الأسلحة التقليدية معينة.

وتُعالج فئات أخرى من الأسلحة التقليدية التي تثير مخاوف إنسانية، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من خلال عمليات قانونية وسياسية أخرى.

الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد

تعالج اتفاقية الذخائر العنقودية لعام 2008 (CCM) العواقب الإنسانية للذخائر العنقودية ـ التي تُطلق قنابل صغيرة على منطقة واسعة وغير منتظمة، لا تنفجر جميعها فورًا ـ والأضرار التي تسببها هذه الأسلحة للمدنيين. لم تنضم أي دولة جديدة إلى الاتفاقية في عام 2024، لكن إحدى الدول الـ112 الأطراف في الاتفاقية، وهي ليتوانيا، بدأت إجراءات الانسحاب منها. ويُعد هذا القرار سابقة من نوعه: فلم تنسحب أي دولة من قبل من أي من المعاهدات العالمية الخمس الرئيسية التي تحظر فئة كاملة من الأسلحة، وهي:

- اتفاقية الذخائر العنقودية لعام 2008،
- اتفاقية الألغام المضادة للأفراد لعام 1997،
- اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية لعام 1972،
- اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993،
- معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام 2017،

ولا من اتفاقيات جنيف لعام 1949 أو البروتوكولات الإضافية لها لعام 1977.

هجمات عبر أجهزة النداء اللاسلكي وأجهزة الاتصال في لبنان وسورية

في هجومين وقعا في أيلول/سبتمبر 2024 ونُسبا على نطاق واسع إلى إسرائيل، انفجرت أجهزة النداء اللاسلكي (بيجر) التي يستخدمها مئات من أعضاء جماعة حزب الله شبه العسكرية بشكل شبه متزامن في كل من لبنان وسورية، وهو ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 12 شخصًا وإصابة الآلاف بجروح.

وفي اليوم التالي، انفجرت آلاف أجهزة الاتصال اللاسلكي (ووكي توكي) التي يستخدمها أعضاء حزب الله في لبنان، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 20 شخصًا وإصابة المئات.

ووصف خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة هذه الهجمات بأنها «انتهاك مرعب للقانون الدولي».

كانت أوكرانيا الدولة الوحيدة في العالم التي استُخدمت فيها الذخائر العنقودية بشكل واسع في عام 2024، حيث استخدمتها روسيا بشكل رئيسي، وكذلك أوكرانيا. وقد زودت الولايات المتحدة أوكرانيا بكمية غير معلنة من الذخائر العنقودية في العام نفسه، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كسرت الحظر العالمي غير الرسمي المفروض على نقل الألغام المضادة للأفراد دوليًا منذ منتصف التسعينيات، من خلال تزويد أوكرانيا بألغام أمريكية الصنع.

الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان

استمر الاستخدام الواسع للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان خلال النزاعات المسلحة الكبرى في عام 2024، وهو ما خلّف آثارًا مدمرة بشكل خاص في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولبنان، وميانمار، وباكستان، وفلسطين (غزة)، والسودان، وسورية، وأوكرانيا.

ويسعى إعلان سياسي اعتمدته 83 دولة في عام 2022 إلى معالجة العواقب الإنسانية لاستخدام هذه الأسلحة. وقد أكد أول مؤتمر متابعة عُقد في عام 2024 أهمية هذا الإعلان، وهدف إلى تعزيز تنفيذه. ●

12 ـ الذكاء الإصطناعي والسلام والأمن الدوليين

يُتوقع أن يحقق التقدم في الذكاء الاصطناعي (AI) فوائد هائلة، إلا أنه قد يؤدي أيضًا إلى نشوء تهديدات جديدة أو تفاقم التهديدات القائمة للسلم والأمن الدوليين. في السنوات الأخيرة، بدأ الكثير من الدول يدرك بشكل متزايد ضرورة إدارة هذه المخاطر المعقدة ـ سواء الناشئة عن الاستخدامات المدنية أو العسكرية للذكاء الاصطناعي ـ من خلال إنشاء منتديات ومبادرات جديدة.

وقد عمّقت هذه الدول من انخراطها في المبادرات الجارية خلال عام 2024. ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح إن كانت هذه المبادرات المختلفة ستتطور لتكون عمليات متكاملة ومتكاملة أم متنافسة ومتنافسة.

الذكاء الاصطناعي العسكري

على مدار العقد الماضي، ركّز النقاش الدولي حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري بشكل أساسي على أنظمة الأسلحة الذاتية (AWS) والتي تُعرَّف عمومًا بأنها أنظمة يمكنها، بعد تفعيلها، اختيار الأهداف والهجوم عليها دون تدخل بشري. ومع ذلك، ومنذ عام 2023، توسّع هذا النقاش ليشمل تطبيقات عسكرية أخرى للذكاء الاصطناعي، مثل الاستهداف، والتخطيط، وتحليل المعلومات الاستخباراتية، وذلك من خلال ما يُعرف عادةً بأنظمة دعم القرار المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

تُظهر التقارير المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة الجارية، خصوصًا في غزة وأوكرانيا، أن الذكاء الاصطناعي العسكري أصبح مسألة ملحّة لصنّاع السياسات.

ركزت اجتماعات مجموعة الخبراء الحكوميين بشأن «أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية» (LAWS) في عام 2024 على ثلاثة مواضيع رئيسية:

1. خصائص وتعريفات أنظمة LAWS؛
2. تطبيق القانون الدولي الإنساني؛
3. التدابير اللازمة لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني والحد من المخاطر.

الوثائق الرئيسية لحوكمة الذكاء الاصطناعي التي تم اعتمادها عام 2024

قانون الذكاء الاصطناعي (AI Act): أول تنظيم ملزم خاص بالذكاء الاصطناعي اعتمده الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس 2024.

بيان وزاري سول لتعزيز سلامة وابتكار وشمولية الذكاء الاصطناعي: أُقرّ بشكل مشترك من قبل 27 دولة والاتحاد الأوروبي خلال قمة سلامة الذكاء الاصطناعي في سول في أيار/مايو.

«خطة عمل» للذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري: اعتمدها 63 دولة في القمة الدولية الثانية للذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري (REAIM 2024) التي عقدت في سول في أيلول/سبتمبر.

الميثاق من أجل المستقبل والعقد الرقمي العالمي: تم اعتمادهما في قمة الأمم المتحدة من أجل المستقبل في أيلول/سبتمبر، وتتضمن كلا الوثيقتين عدة التزامات تتعلق بحوكمة الذكاء الاصطناعي.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تداعيات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري على السلم والأمن الدوليين: تم اعتماده في اللجنة الأولى في كانون الأول/ديسمبر.

الذكاء الاصطناعي المدني

يمكن أن تشكل التطورات في الذكاء الاصطناعي المدني أيضًا مخاطر على السلم والأمن الدوليين. فبعض نماذج الذكاء الاصطناعي قد تُستخدم من قبل جهات خبيثة للوصول إلى معرفة حساسة تتيح تطوير واستخدام أسلحة محظورة. كما يوفر الذكاء الاصطناعي تعزيزًا كبيرًا للقدرات ويخفض الحواجز أمام المجرمين الإلكترونيين والهاكرز لتنفيذ عمليات ضارة.

إضافة إلى ذلك، يمكن إساءة استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي لنشر المعلومات المضللة.

سعت الدول إلى التخفيف من هذه المخاطر عبر منتديات متعددة خلال عام 2024. ومن أبرز الجهود متعددة الأطراف كانت العمليات التي تقودها الأمم المتحدة بشأن حوكمة التكنولوجيا، وقمة سلامة الذكاء الاصطناعي (AI Safety Summit). ●

13 ـ التهديدات السيبرانية والرقمية

يتطور المجال السيبراني باستمرار، كما يتطور تأثيره في الجغرافيا السياسية الأوسع. كان عام 2024 عامًا حاسمًا لحوكمة الفضاء السيبراني والرقمي، حيث اختتمت عدة عمليات دبلوماسية متعددة الأطراف بتبني أدوات وأُطُر جديدة. كما ركزت جهود الحوكمة الأخرى على معالجة تهديدات سيبرانية محددة أو تعزيز التعاون الإقليمي.

توجهات السيبرانية في 2024

شهدت التهديدات السيبرانية تطورًا متسارعًا على عدة جبهات وبطرق متنوعة خلال عام 2024. فمثلاً، شهدت مناطق النزاع في إسرائيل ـ غزة، والسودان، وأوكرانيا عمليات سيبرانية متنوعة، تراوحت بين هجمات على البنية التحتية الحيوية وحملات تأثير نفسي.

ارتفعت حوادث طلب الفدية (رانسوم وير) على المستوى العالمي، مع استهداف أنظمة الرعاية الصحية. كما ظهرت معدلات غير مسبوقة من عمليات الاحتيال السيبراني التي تنطلق من ما يُعرف بـ«مجمعات الاحتيال» في منطقة المحيط الهندي والهادئ.

كشفت حملات تجسس كبرى عن ثغرات حرجة في شبكات الاتصالات والحكومات، بينما سلطت عدة حوادث تتعلق بتلف الكابلات البحرية الضوء على هشاشة الاتصال العالمي.

واجهت الانتخابات العديدة خلال العام تدخلات واسعة النطاق عبر هجمات حجب الخدمة الموزعة (DDoS) وعمليات التأثير.

وحوّلت تقنيات الذكاء الاصطناعي مشهد الأمن السيبراني، من خلال تعزيز القدرات الهجومية والدفاعية على حد سواء، وأصبحت محور تركيز في السياسات وجهود الحوكمة.

حوكمة الفضاء السيبراني

استمرت حوكمة الفضاء السيبراني في التطور عبر مجموعة من المبادرات المتعددة المستويات والمتعددة الجهات الفاعلة. شهد العام تطورات مهمة في الجهود التي تقودها الأمم المتحدة، مع تبني اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم الإلكترونية (الاتفاقية السيبرانية) وميثاق الأمم المتحدة من أجل المستقبل مع ملحق العقد الرقمي العالمي.

أنتجت المجموعة العاملة مفتوحة العضوية (OEWG) المعنية بتقنيات المعلومات والاتصالات تقريرًا توافقيًا ثالثًا، لكن الانقسامات الأساسية بين الدول التي تدعو إلى اتفاقيات قانونية ملزمة جديدة وتلك التي تركز على تنفيذ القوانين والمعايير القائمة لا تزال قائمة. ومن المرجح أن تؤثر هذه الخلافات في قرارات مستقبل حوكمة الأمن السيبراني للأمم المتحدة في 2025، عند انتهاء ولاية المجموعة.

بعيدًا من الأُطُر المؤسسية الرسمية، ظهرت تحالفات إقليمية وتحالفات من الدول ذات التوجهات المشتركة لمواجهة تحديات وسياقات محددة.

فقد انطلقت عملية «بال مول» (Pall Mall Process) في 2024، وتركز على أدوات التسلل السيبراني التجارية، في حين وسعت المبادرة الدولية لمكافحة طلب الفدية عضويتها خلال العام. ●

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم الإلكترونية

في كانون الأول/ديسمبر 2024، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم الإلكترونية. وتُعد هذه الاتفاقية أول أداة ملزمة قانونيًا للأمم المتحدة تتناول القضايا السيبرانية، وأول معاهدة دولية في مجال العدالة الجنائية يتم التفاوض عليها خلال أكثر من 20 عامًا.

تؤسس الاتفاقية إطارًا للتعاون الدولي في الوقاية من الجرائم الإلكترونية، والتحقيق فيها، وملاحقة مرتكبيها قضائيًا.

ومع ذلك، أبدى النقاد مخاوفهم من أن بعض بنود الاتفاقية الواسعة قد تؤثر سلبًا في الخصوصية وحرية التعبير، وقد تُستخدم لقمع سياسي.

14 ـ حوكمة أمن الفضاء

يُستخدم الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية منذ بداية عصر الفضاء. ومع ذلك، في السياق الجيوسياسي الحالي، تُشكل المنافسة المتزايدة والتوترات المتصاعدة المتعلقة بأنشطة الفضاء تهديدات متنامية لأنظمة الفضاء.

فعلى سبيل المثال، في عام 2024، استمرت عدة دول في إظهار اهتمامها بتطوير قدرات «مضادة للفضاء» (counterspace) تمتلك القدرة على مهاجمة أنظمة الفضاء. وتمثل هذه التهديدات الجديدة مصدر قلق كبيرًا، وبخاصة مع النمو المتزامن للأنشطة الفضائية المدنية والاعتماد المجتمعي العام على أنظمة الفضاء.

الفضاء للأغراض العسكرية

في عام 2024، تم الإبلاغ عن الكثير من حوادث التداخل مع أنظمة الفضاء خلال الحروب المستمرة في أوروبا والشرق الأوسط. وأثّر هذا التداخل تأثيرًا كبيرًا في المستخدمين المدنيين، خصوصًا من خلال تعطيل خدمات الملاحة المعتمدة على الفضاء، وهو ما أدى إلى تحويل مسارات حركة الطيران.

برز دور الفضاء للأغراض العسكرية، بما في ذلك في الحروب المعاصرة، من خلال توفير شركة SpaceX لأقمار ستارلينك للاتصالات لمستخدميها المدنيين والعسكريين في أوكرانيا، وكذلك من خلال صور الأقمار الصناعية التي قدمتها شركة Planet Labs والتي تظهر مدى الدمار الناجم عن قصف إسرائيل لغزة.

إضافة إلى ذلك، بدأت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) باتخاذ خطوات لحماية شركاء الصناعة الذين يقدمون خدمات فضائية للحلف، وأشارت إلى أنها ستعلن عن استراتيجية تجارية رسمية للفضاء في عام 2025.

مخاوف بشأن سلاح نووي روسي مضاد للأقمار الصناعية

في شباط/فبراير 2024، ظهرت تقارير من الولايات المتحدة تزعم أن روسيا تطور سلاحًا نوويًا جديدًا قادرًا على استهداف الأقمار الصناعية. أدت هذه التقارير إلى تقديم قرارات متنافسة في مجلس الأمن الدولي، لكنها لم تُعتمد.

مع ذلك، أعادت الدول طرح الموضوع في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تم اعتماد قرار يؤكد الالتزامات بعدم وضع مثل هذه الأسلحة في الفضاء ويدعو الدول إلى الامتناع عن تطويرها بنجاح.

المناقشات متعددة الأطراف حول أمن الفضاء

هناك حاجة ماسة إلى تنظيم أقوى للفضاء الخارجي لضمان الاستقرار، ومنع التصعيد غير المقصود، وحماية المستخدمين المدنيين.

وفي خطوة إيجابية، اعتمدت أحدث عملية أمن فضائي للأمم المتحدة، وهي مجموعة الخبراء الحكوميين حول التدابير العملية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي (PAROS)، تقريرًا بالإجماع.

كما تم في عام 2024 دمج عمليتين أخريين للأمم المتحدة اقترحتا إنشاء مجموعتين عاملتين مفتوحتين العضوية (OEWGs) في عملية واحدة من خلال قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في جلسات المجموعة العاملة الجديدة في عام 2025، ستحظى الدول بفرصة لتوضيح مبادئ قانون الفضاء، والسعي لتحديد أو على الأقل التوصل إلى تفاهمات مشتركة حول المصطلحات الواردة في معاهدات الفضاء.

قد يكون تبادل وجهات النظر حول دور أنظمة الفضاء في البنية التحتية الحيوية الخطوة الأولى لمناقشة كيفية جعل هذه الأنظمة أكثر قدرة على مواجهة الهجمات أو التداخلات. ●

15 ـ الرقابة على الاستخدام المزدوج وتجارة الأسلحة

ظلّت مجموعة الأدوات الدولية، متعددة الأطراف والإقليمية، التي تهدف إلى وضع وتعزيز معايير متفق عليها للرقابة على تجارة الأسلحة والبضائع ذات الاستخدام المزدوج تحت ضغط كبير خلال عام 2024، بسبب التوترات الجيوسياسية، والنزاعات المسلحة، والتطورات السريعة في المجالات التكنولوجية الرئيسية. يعمل العديد من الدول بصورة أحادية أو من خلال أُطُر بديلة عند وضع ضوابط جديدة على نقل هذه المواد أو تقييدها إلى وجهات معينة. ومع ذلك، لم تُسجَّل محاولات كبيرة لتفكيك هذه الأدوات القائمة، ما يشير إلى أن الكثير من الدول لا تزال تُقدّر أهميتها.

معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)

بعد مرور عشر سنوات على دخولها حيز التنفيذ، لم تحقق معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013 بعض الأهداف التي كانت تأملها العديد من الدول والمنظمات غير الحكومية. لا تزال عدة دول رئيسية مصدرة ومستوردة للأسلحة لم تنضم إلى المعاهدة، وهناك فجوات واضحة في تقاريرها الأولية والسنوية.

مع ذلك، أظهرت المناقشات الجوهرية التي جرت في 2024 حول نقل الأسلحة إلى إسرائيل أن المعاهدة توفر مساحة لمناقشات معمقة حول كيفية تطبيق الدول للمعاهدة عند تقييم صادرات الأسلحة إلى وجهة معينة. كما يحمل الإعلان السياسي الذي اعتمد للاحتفال بالذكرى العاشرة للمعاهدة إمكانية فتح نقاش مهم حول تركيز المعاهدة في المستقبل.

حظر الأسلحة متعدد الأطراف

في 2024، كان هناك 13 حظرًا على الأسلحة تفرضها الأمم المتحدة و22 حظرًا تفرضها الاتحاد الأوروبي. سعت «التحالف العالمي للرقابة على التصدير»، وهو تجمع يضم 39 دولة تأسس في 2022، إلى توسيع وتنفيذ حظر الأسلحة على بيلاروس وروسيا. لم يتم فرض أي حظر أسلحة متعدد الأطراف جديد.

لا تزال هناك انقسامات كبيرة بشأن فرض والحفاظ على والامتثال لحظر الأسلحة الأممي.

عبرت الولايات المتحدة وعدة دول أوروبية عن معارضتها لحظر أسلحة على إسرائيل دعت إليه أغلبية الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

حظر الأسلحة الساري المفعول من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، 2024

الأمم المتحدة (13 حالة حظر)

• أفغانستان (قوات غير حكومية، طالبان) • جمهورية أفريقيا الوسطى (جزئي؛ قوات غير حكومية) • جمهورية الكونغو الديمقراطية (قوات غير حكومية) • هايتي (قوات غير حكومية) • العراق (قوات غير حكومية) • الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، تنظيم القاعدة القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة بها (قوات غير حكومية) • كوريا الشمالية • لبنان (قوات غير حكومية) • ليبيا (جزئي؛ قوات غير حكومية) • الصومال (قوات غير حكومية) • جنوب السودان (جزئي؛ قوات غير حكومية) • السودان (جزئي: دارفور) • اليمن (قوات غير حكومية)

الاتحاد الأوروبي (22 حالة حظر)

تنفيذ عمليات الحظر التي فرضتها الأمم المتحدة (11):

• أفغانستان (قوات غير حكومية، طالبان) • جمهورية أفريقيا الوسطى (جزئي؛ قوات غير حكومية) • جمهورية الكونغو الديمقراطية (جزئي؛ قوات غير حكومية) • هايتي (قوات غير حكومية) • العراق (قوات غير حكومية) • الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة بها • كوريا الشمالية • لبنان (قوات غير حكومية) • ليبيا (جزئي؛ قوات غير حكومية) • الصومال (جزئي؛ قوات غير حكومية) • اليمن (قوات غير حكومية)

حظر الأسلحة الذي يفرضه الإتحاد الأوروبي بتغطية أوسع من نظرائه في الأمم المتحدة (2):

• جنوب السودان • السودان

عمليات الحظر دون تغطية أوسع في الأمم المتحدة (9):

• بيلاروسيا • الصين • مصر • إيران • ميانمار • روسيا • سورية • فنزويلا • زيمبابوي

داعش = الدولة الإسلامية في العراق والشام؛
NGF = قوات غير حكومية؛
جزئي = الحظر يسمح بنقل الأسلحة إلى حكومة الدولة المستهدفة شرط استيفاء شروط معينة.

عدد الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة التي قدمت تقارير سنوية، 2018 - 2023

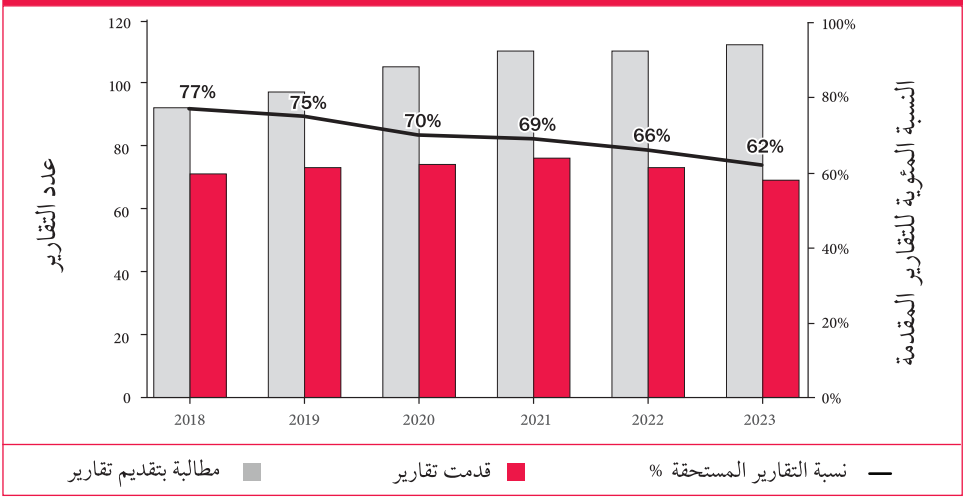

توجد أدلة واضحة على نقل كميات كبيرة من الأسلحة إلى ليبيا واليمن مخالفة للحظر متعدد الأطراف، في حين انتهكت روسيا علنًا حظر الأسلحة الأممي على كوريا الشمالية واستخدمت حق النقض (الفيتو) لمنع استمرار عمل لجنة الخبراء الأممية المكلفة بمراقبة التنفيذ.

مع ذلك، دعمت روسيا والصين استمرار حظر الأسلحة على السودان (دارفور)، وهو ما يشير إلى وجود حالات يصفون فيها هذه الأدوات السياسية شرعية وضرورية.

أنظمة الرقابة على التصدير

استمرت تداعيات غزو روسيا لأوكرانيا في التأثير بدرجات متفاوتة على عمل أنظمة الرقابة متعددة الأطراف مثل مجموعة أستراليا (الأسلحة الكيميائية والبيولوجية)، نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، مجموعة موردي الأسلحة النووية، وترتيب واسينار للرقابة على تصدير الأسلحة التقليدية والبضائع ذات الاستخدام المزدوج.

كما أبرزت القرار الثالث للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن «التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية» في 2024 انتقادات العديد من الدول لهذه الأنظمة والإجراءات الوطنية.

رغم التحديات، تمكنت هذه الأنظمة من إجراء تحديثات تدريجية على قوائم الرقابة وتعزيز المناقشات الفنية.

ضوابط الاتحاد الأوروبي

في 2024، اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات لتعزيز الإطار القانوني المشترك الخاص به للرقابة على تصدير الوسائل العسكرية والبضائع ذات الاستخدام المزدوج، بما في ذلك الوساطة، والنقل، وإعادة الشحن.

اقترحت المفوضية الأوروبية مجموعة من التدابير تهدف إلى تحقيق رقابة أكثر تناغمًا بموجب تنظيم الاستخدام المزدوج للاتحاد الأوروبي وتنظيم فحص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دعمًا لاستراتيجية الأمن الاقتصادي للاتحاد الأوروبي لعام 2023، واستجابةً للتحديات التي تواجه عمل أنظمة الرقابة متعددة الأطراف.

كما استمرّت مراجعة الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة، والتي كانت مقررة أن تنتهي في نهاية 2024، حتى عام 2025. ●

الملاحق

اتفاقيات الحد من الأسلحة ونزع السلاح السارية، 1 كانون الثاني/يناير 2025

1925 بروتوكول بشأن حظر الاستخدام الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات ووسائل الحرب البكتريولوجية (بروتوكول جنيف لعام 1925)
1948 اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
1949 اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب؛ والبروتوكولان الأول والثاني لعام 1977 لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية
1959 معاهدة أنتاركتيكا
1963 الحظر الجزئي للتجارب النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء (معاهدة PTBT)
1967 معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى
1967 معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)
1968 معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (معاهدة NPT)
1971 معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها
1972 اتفاقية بشأن حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسامة وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، اتفاقية الأسلحة البيولوجية)
1974 معاهدة الحد من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض (معاهدة TTBT)
1976 معاهدة بشأن الانفجارات النووية تحت الأرض للأغراض السلمية (معاهدة الانفجارات النووية السلمية، PNET)
1977 اتفاقية بشأن حظر الاستخدام العسكري أو أي استخدام عدائي آخر لتقنيات التغيير البيئي (اتفاقية إنمود)
1980 اتفاقية لحماية المواد النووية والمرافق النووية
1981 اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة والتي يمكن أن تلحق أضرارًا مفرطة أو عشوائية (اتفاقية الأسلحة التقليدية، أو اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية)
1985 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا)
1990 معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا
1992 معاهدة السماء المفتوحة
1993 اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة
1995 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)
1996 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)
1996 بشأن الحد من الأسلحة على المستوى دون الإقليمي (اتفاقية فلورنسا)
1997 اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بشكل غير مشروع (CIFTA)
1997 اتفاقية بشأن حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية الألغام المضادة للأفراد)
1999 اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية
2001 بروتوكول مراقبة الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)

2004 بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها والحد منها في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي
2006 اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة
2006 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى (معاهدة سيميبالاتينسك)
2008 اتفاقية الذخائر العنقودية
2010 معاهدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة)
2010 اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع الأجزاء والمكونات التي يمكن استخدامها لتصنيعها وإصلاحها وتجميعها (اتفاقية كينشاسا)
2011 وثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن
2013 معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)
2017 معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW)

اتفاقيات لم تدخل حيز التنفيذ بعد، 1 كانون الثاني/يناير 2025

1996 معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (معاهدة CTBY)
1999 اتفاق بشأن تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

هيئات التعاون الأمني

شملت التطورات في عام 2024: انضمام جزر كوك والصومال إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ظلت ست دول أعضاء، وهو رقم قياسي، معلقة من المشاركة في الاتحاد الأفريقي نتيجة الانقلابات العسكرية؛ أوقفت أرمينيا مشاركتها في منظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ انضمت السويد رسميًا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ انضمت بيلاروس إلى منظمة شنغهاي للتعاون؛ وانضمت قطر إلى مدونة لاهاي للسلوك ضد انتشار الصواريخ الباليستية. ●

التسلسل الزمني لسنة 2024، أحداث مختارة

11 كانون الثاني/يناير: المملكة المتحدة والولايات المتحدة تشنان غارات جوية ضد الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن ردًا على هجمات على سفن في البحر الأحمر.

17 شباط/فبراير: أوكرانيا تسحب قواتها من البلدة الرئيسية أفديفكا، مُلقية اللوم على نقص الأسلحة التي تزودها الدول الغربية.

28 آذار/مارس: روسيا تستخدم حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإنهاء عمل لجنة الخبراء المكلفة منذ 2009 بمراقبة حظر الأسلحة على كوريا الشمالية.

1 نيسان/أبريل: قتل سبعة عمال إغاثة في هجوم إسرائيلي على غزة، وهو ما دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لتقديم اعتذار.

16 أيار/مايو: روسيا تطلق قمرًا صناعيًا في مدار أرضي منخفض تقيّم الولايات المتحدة أنه ربما سلاح مضاد للفضاء، وروسيا تنفي الاتهام.

26 حزيران/يونيو: تعيين رئيس الوزراء الهولندي المنتهية ولايته مارك روتي كالأمين العام المقبل لحلف الناتو.

22 تموز/يوليو: تسجيل أكثر يوم حار على الأرض حيث بلغ متوسط درجة الحرارة العالمية 17.16 درجة مئوية متجاوزًا الرقم القياسي السابق في 6 تموز/يوليو 2023 (17.08 درجة مئوية).

10 آب/أغسطس: غارة جوية إسرائيلية على مدرسة ومسجد يُستخدمان كمأوى للنازحين في غزة، يزعم أنهما مركز قيادة لحركة حماس، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 93 شخصًا.

6 أيلول/سبتمبر: ليتوانيا تقدم وثيقة انسحابها من اتفاقية 2008 بشأن الذخائر العنقودية.

21 تشرين الأول/أكتوبر: الصين والهند تتفقان على تهدئة التوترات على طول الحدود المتنازع عليها بعد اشتباك عسكري استمر أربع سنوات.

27 تشرين الثاني/نوفمبر: اتفاق وقف إطلاق نار بين إسرائيل وحزب الله برعاية فرنسا والولايات المتحدة.

8 كانون الأول/ديسمبر: استقالة الرئيس السوري بشار الأسد وفراره إلى موسكو بعد دخول قوات المعارضة العاصمة دمشق.

قواعد بيانات سيبري

قاعدة بيانات الإنفاق العسكري

تغطي الإنفاق العسكري السنوي للدول منذ عام 1949، وهو ما يسمح بمقارنة الإنفاق العسكري للدول بالعملة المحلية بالأسعار الجارية؛ بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية؛ بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف؛ وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

قاعدة بيانات صناعة الأسلحة

تحتوي على بيانات سنوية عن إيرادات مبيعات الأسلحة والخدمات العسكرية منذ عام 2002 للشركات الـ 100 ذات أعلى مبيعات أسلحة في العالم. تم تضمين بيانات الشركات الصينية من العام 2015 فصاعدًا.

قاعدة بيانات نقل الأسلحة

يتظهر جميع عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية الرئيسية منذ عام 1950. وهو المصدر الأكثر شمولاً للمعلومات المتاحة للجمهور حول عمليات نقل الأسلحة الدولية.

قاعدة بيانات حظر الأسلحة

تقدم معلومات عن جميع عمليات حظر الأسلحة التي تم تنفيذها من قبل منظمة دولية، مثل الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، أو من قبل مجموعة من الدول. وقد تم تضمين جميع حالات الحظر المعمول بها، أو التي كانت سارية منذ عام 1998.

قاعدة بيانات التقارير الوطنية

توفر روابط لجميع التقارير الوطنية المتاحة للجمهور حول صادرات الأسلحة ويتم تحديثها باستمرار لتشمل روابط للتقارير الوطنية المنشورة حديثًا حول صادرات الأسلحة.

قاعدة بيانات عمليات السلام المتعددة الأطراف

تقدم معلومات عن جميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة للأمم المتحدة والتي تم إجراؤها منذ عام 2000، بما في ذلك الموقع وتواريخ النشر والعمليات والتفويض والدول المشاركة وعدد الأفراد والميزانيات والوفيات.

يمكن الوصول إلى قواعد بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (معهد سيبري) من خلال موقعنا الإلكتروني.

كيفية طلب الكتاب السنوي لسيبري 2025

الكتاب السنوي لسيبري 2025: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي

تم نشره مطبوعًا وعلى الإنترنت من جانب مطبعة جامعة أكسفورد

الرقم التعريفي ISBN: 978-0-19-897979-1

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: **www.sipriyearbook.org**

STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE
Signalistgatan 9
SE-169 72 Solna, Sweden
Telephone: +46 8 655 97 00
Email: sipri@sipri.org
Internet: www.sipri.org

sipri

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

كتاب سيبري 2025

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي

يعد الكتاب سيبري السنوي مصدرًا موثوقًا ومستقلاً للبيانات والتحليلات المتعلقة بالتسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. ويقدم لمحة عامة عن التطورات في الأمن الدولي، والأسلحة والتكنولوجيا، والنفقات العسكرية، وإنتاج الأسلحة وتجارة الأسلحة، والصراعات المسلحة وإدارة الصراعات، فضلاً عن الجهود المبذولة للسيطرة على الأسلحة التقليدية والنووية والكيميائية والبيولوجية.

يلخص هذا الكتيب الإصدار السادس والخمسين من كتاب سيبري السنوي، والذي يغطي التطورات خلال عام 2024، بما في ذلك:

- النزاعات المسلحة وإدارة النزاعات، مع نظرة عامة على التطورات العالمية والإقليمية في النزاعات المسلحة وعملية السلام.
- الإنفاق العسكري، ونقل الأسلحة الدولية، وتطورات إنتاج الأسلحة، بما في ذلك تداعيات الحروب المتوسعة في أوروبا والشرق الأوسط والتوترات الجيوسياسية المستمرة.
- انتشار الصواريخ والمركبات الجوية غير المأهولة، مع التركيز على استخدامها في حرب روسيا ـ أوكرانيا.
- القدرات النووية العالمية، مع إبراز اتجاهات تحديث الترسانات النووية لدى الدول التسع المالكة للأسلحة النووية، إضافة إلى التغيرات في العقائد النووية والتطورات في تقاسم الأسلحة النووية.
- ضبط الأسلحة النووية، بما يشمل الحوار بين الصين وروسيا والولايات المتحدة، وفي إطار المعاهدات متعددة الأطراف، فضلاً عن التحديات الإقليمية لنزع السلاح ومنع الانتشار، والهجمات على محطات الطاقة النووية في أوكرانيا.
- التهديدات الأمنية الكيميائية والبيولوجية، بما في ذلك التحقيق في مزاعم استخدام أسلحة كيميائية وبيولوجية، والتطورات في الأدوات القانونية الدولية لمكافحة الحرب الكيميائية والبيولوجية.
- ضبط الأسلحة التقليدية وتنظيم الأسلحة اللاإنسانية، بما في ذلك الذخائر العنقودية، والأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والألغام الأرضية، والأسلحة الصغيرة والخفيفة.
- الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي والفضاء السيبراني وأمن الفضاء، مع التركيز على أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل.
- الرقابة على الاستخدام المزدوج وتجارة الأسلحة، بما في ذلك التطورات في معاهدة تجارة الأسلحة، وحظر الأسلحة متعدد الأطراف، وأنظمة الرقابة على الصادرات، والإطار القانوني للاتحاد الأوروبي لهذه الرقابة.

ويحتوي أيضًا على ملاحق تدرج اتفاقيات الحد من الأسلحة ونزع السلاح، وهيئات التعاون الأمني الدولي، والأحداث الرئيسية في عام 2024.

www.sipriyearbook.org